

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/44/444/Add.2  
13 October 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون  
البند ٦٣ (ج) من جدول الأعمال

### نزع السلاح العام الكامل

نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

### المحتويات

#### الصفحة

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

٢ ..... تشيكوسلوفاكيا

٣ ..... نيوزيلندا

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - مع مراعاة أولوية الحفاظ على جميع القيم الإنسانية فضلا عن حقائق العصر النووي - الفضائي ، فإن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية تبذل كل ما في وسعها من أجل صيانة السلم وتعزيز الأمن الدولي وتوسيع نطاق التعاون . وهي تقترح أن تحل جميع المشاكل العسكرية - السياسية بالوسائل السلمية دون غيرها ، وعن طريق التفاوض ، وعلى أساس الحلول التوفيقية المعقولة . وفي إطار هذه السياسة ، فهي تعمل بالتالي من أجل تنفيذ خطوات جذرية لنزع السلاح تحت إشراف دولي فعال ، بما في ذلك القضاء التدريجي على أسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ ، مع تخفيض القوات والأسلحة التقليدية تخفيضا كبيرا إلى مستوى الكفاية الدفاعية المعقولة .

٢ - وانطلاقا من تلك الفلسفة المتمثلة في انتهاج فكر وسلوك سياسيين جديدين ، ترى تشيكوسلوفاكيا أن بيع وتوريد الأسلحة لا يسهمان في تخفيف حدة التوتر الدولي بل يؤديان في كثير من الحالات إلى نشوء حالات النزاع والحالات المحملة بالالزامات والحالات التي يمكن السيطرة عليها بالكاد .

٣ - وتؤيد تشيكوسلوفاكيا أن يتسم نظر الأمم المتحدة في هذا الموضوع بطابع عملي . وهي تقدر في الوقت ذاته ، استعداد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لمواصلة المحادثات الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن هذه المسألة وترحب بعرض الانضمام إليها من جانب الدول الأخرى .

٤ - ووفقا للوشيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المعقودة في عام ١٩٧٨ ، تؤيد تشيكوسلوفاكيا الفكرة التي تدعو إلى عقد مشاورات تحت رعاية الأمم المتحدة بين البلدان الموردة الرئيسية والبلدان المتلقية الرئيسية بشأن الحد من جميع أشكال نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . بيد أن هذا يجب أن يحدث مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها ، وحق الأمم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، والتزام الدول بمراعاة هذا الحق بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

- ٥ - وتشيكوسلوفاكيا على استعداد للنظر في إعداد وإنشاء سجل دولي بالأمم المتحدة لمبيعات وتوريد الأسلحة التقليدية ، بما في ذلك مراقبة نقل الأسلحة .
- ٦ - وتؤيد تشيكوسلوفاكيا إعداد دراسة للأمين العام ، بمساعدة خبراء حكوميين ، بشأن طرق ووسائل تعزيز الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي .

### نيوزيلندا

[الاصل : بالانكليزية]  
[ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ]

١ - تشعر حكومة نيوزيلندا بقلق عميق ازاء ارتفاع مستوى الأسلحة - النووية والتقليدية والكيميائية - وتؤمن بأن تحديد الأسلحة في جميع الميادين سيساعد في السعي من أجل تحقيق السلم والامن الدوليين . وقد سلمت نيوزيلندا ، عند تأييدها لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ طاء ، بأن نقل الأسلحة يعتبر عاملا هاما في المشاكل الامنية الراهنة وينبغي أن يكون موضوع دراسة جادة من جانب جميع الدول والأمم المتحدة . وفي حين أنه من المشروع أن تحصل الدول على حد أدنى من الأسلحة لأغراض الدفاع عن النفس ، فإن من الواضح أن تجارة الأسلحة ، على النحو الذي تسير عليه حاليا ، قد أسهمت في تآكل هذا المعيار وساعدت في اذكاء مناخ انعدام الامن في بعض المناطق .

٢ - والنقل المفرط للأسلحة يعتبر حلقة رئيسية في انتشار الأسلحة ، ويغذي سباق التسلح ، ويسهم في زيادة خطر نشوب الحرب . وفي السنين الاخيرة ، شهدت نيوزيلندا بقلق بالغ توريد كميات كبيرة من الأسلحة المتزايدة التطور الى دول مشتركة في منازعات . وكانت النتيجة ، بصورة تكاد تكون ثابتة ، هي تزايد نطاق التدمير والاهوال التي تصاحبه . ونظرا الى أن الأسلحة تورّد أحيانا عن طريق دول لها مصلحة في النزاع ويوجد تحت تصرفها ترسانات أكبر من ذلك ، فإن خطر احتمال تصاعد ذلك النزاع هو خطر حقيقي . ويعتبر نقل النظم التقليدية المتوافقة مع أسلحة التدمير الشامل أمرا يدعو الى القلق بصفة خاصة في الحالات التي يمكن فيها أن تكون السدول المتلقية قادرة على انتاج هذه الأسلحة .

٣ - ومن الصعب تقييم حجم النقل غير المشروع للأسلحة وإن كانت الآثار المترتبة على هذه التجارة سلبية دون شك . ويؤدي النقل غير المشروع الى تزايد انتشار الأسلحة ، ولا سيما بين المجموعات الارهابية ، وقد أولي القضاء على هذا النوع من النشاط أولوية دولية عالية .

٤ - وتعتبر قيمة عمليات نقل الأسلحة ، التي تحددها بعض المصادر بما لا يقل عن ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً ، دليلاً على حجم المشكلة . وهناك ميل الى وقوع عبء عمليات نقل الأسلحة على الدول التي تتطلب التنمية فيها بشدة توفر الموارد . وتعتقد نيوزيلندا أن هناك علاقة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وبين المنازعات والحرمان الاقتصادي من الناحية الأخرى . فإذا تم تقييد مشتريات الأسلحة إلى مستويات متناسبة مع المصالح الأمنية الحقيقية ، فإن الامكانيات الاقتصادية لكثير من الدول ستلقى دفعة يرحب بها .

٥ - ومن أجل السلم والأمن الدوليين ، لا يمكن أن ينظر الى عمليات نقل الأسلحة - سواء عن طريق الحكومات أو عن طريق الكيانات غير الحكومية - بمعزل عن عواقبها الاقتصادية والعسكرية . وتعتقد نيوزيلندا أنه ينبغي للدول الموردة والمتلقيّة للأسلحة أن تكفل أن تتم عمليات النقل بصورة مشروعة ومسؤولة . وينبغي لكل دولة أن تقوم على سبيل الاستعجال بوضع نظم واضحة وفعالة لتنظيم توريد الأسلحة والطلب عليها .

٦ - وهناك عنصر هام في هذه العملية وهو تقييم كل دولة لاحتياجاتها الأمنية . وقد راعت نيوزيلندا على نحو وثيق ، في صياغتها لسياستها الدفاعية ، الطابع الفريد لمنطقة جنوب المحيط الهادئ . ونتيجة لذلك ، فإن مشتريات نيوزيلندا من الأسلحة تمثل الحد الأدنى اللازم للمحافظة على أمنها الوطني والوفاء بالتزاماتها ، وهي تعتبر منخفضة بالمعايير العالمية .

٧ - وشمة عنصر ثانٍ ينطوي على قيام كل دولة بوضع ضوابط على التجارة في الأسلحة . ولا يوجد لدى نيوزيلندا صناعة لتصدير الأسلحة ، ولكنها أدركت الحاجة الى مراقبة التجارة في السلع "الاستراتيجية" وتنظيمها . ويسمح القانون النيوزيلندي للحكومة بحظر أي تصدير للأسلحة أو المتفجرات أو الذخائر العسكرية ، وأي سلع تستخدم في صناعة هذه الأصناف أو في أي غرض حربي ، أو تعليق شروط على هذا التصدير . وتبذل عناية خاصة عندما تكون هذه السلع موجهة الى مناطق العالم التي يمكن فيها لهذه السلع أن تسهم في خطر النزاع أو تؤدي الى تفاقمه . وفيما يتعلق بالواردات ، فإن

حكومة نيوزيلندا مستعدة لإصدار شهادات لضمان الاستخدام النهائي لسلع معينة .  
ومصادر نيوزيلندا ووارداتها من الأسلحة مسجلة في إحصاءات متاحة للعموم .

٨ - وكخطوة شالطة تؤيد نيوزيلندا الخطوات المتخذة لتحسين وضوح عمليات نقل الأسلحة . ومن شأن هذا أن يكون خطوة هامة في تمكين المجتمع الدولي من رصد مستويات الأسلحة ، الأمر الذي يساعد على زيادة الثقة بين الدول وتقليل انعدام الأمن . وتتطلب طرائق تحسين الوضوح إجراء دراسة متأنية وتفصيلية . إذ سيلزم على سبيل المثال ، تحديد مختلف السلع التي تشكل التجارة فيها نقلا للأسلحة ، والبحث عن أنجع السبل وأكثرها عملية لرصد التدفقات . ونظرا الى أن الأمم المتحدة تتمتع بوضع مثالي لمقارنة بيانات نقل الأسلحة ، ينبغي إيلاء اعتبار للدور الذي يمكن أن تؤديه في هذا الصدد .

٩ - وفي حين أنه ينبغي دراسة مسألة نقل الأسلحة دراسة دقيقة ، فإنه يجب التسليم بأن كفاءة الخطوات الرامية الى تنظيم نقل الأسلحة ترتبط ارتباطا وثيقا بغيرها من عمليات نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، يجب أن يستمر إيلاء أولويات عالية في قائمة الاهتمامات الدولية لحل المنازعات الإقليمية والعالمية وإزالة أسباب الصراع .

-----